وبصورة تدريجية . وخلال مدة محددة تنقل جميع الصلاحيات في المجالات المدنية الى السكان المحليين (الشعب ٧٥/٣/٧) .

الا ان فكرة تطبيق مشروع الادارة الذاتية على هذا النحو استبعدت فيما بعد ، وحل محلها مشروع الاعتماد على رؤساء البلديات وذلك لعدم وجود هيئات لها صفة سياسية . لذلك اخذ الحديث يدور حول توسيع صلاحيات البلديات في مجالات تخرج عن نطاق اختصاصها الحالي مثل التعليم والصحة وغير ذلك . كل هذا الى جانب تعيين مدراء عامين من سكان المناطق بحيث يشمل مجال اختصاصهم الضفة الغربية كلها وليس محليا كما هو متبع حاليا . وقالت نشرة رصد اذاعة اسرائيل في حديثها حول هذا المشروع ان منظمة التحرير الفلسطينية تعارض هذا المشروع ، كما ان الاردن يمارسه بالضغط على عدد من الشخصيات الذين يعتقد انهم مرشحون لمنصب مدير عام (ر.ف.أ ٧٥/٤/٩) .

على الجانب الاخر فان سكان المناطق المحتلة من جانبهم ما فتئوا يقاومون هذه المشاريع ويعلنون تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لهم . وقد عبروا عن ذلك بحملة من البيانات والمنشورات والملصقات ضد مشاريع الاحتلال ومخططاته . فقد اصدر المكتب التنفيذي لـ «المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس» بيانا ندد فيه بالمحاولة الاسرائيلية لاقامة حكومة محلية في الضفة الغربية . وقد تجلت معارضة مشاريع الادارة الذاتية والحكم الذاتي في مدن نابلس ورام الله وجنين وغيرها . كما ان رؤساء بلديات نابلس وطولكرم وجنين شمالي الضفة الغربية تشاوروا حول بيان سياسي يصدر عنهم ، يعلن معارضتهم لتشكيل حكومة محلية ، ويؤكد اصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد له . وفي غزة صدر بيان بهذا المعنى بعد تعيين الحكم العسكري للمجلس البلدي في المدينة مؤخرا .

واصدرت الجبهة الوطنية الفلسطينية كذلك بيانا يوم ٧٥/١٠/١٩ حذرت فيه جماهير الشعب الفلسطيني من الانسياق لمخطط المحتلين لتحقيق مشروع الادارة المحلية في المناطق المحتلة . وجاء في هذا البيان ان هذا المشروع ليس الا نسخة عن مشروع الون ومشاريع تصفوية مماثلة تردد ذكرها خلال السنوات الماضية ، والتي فشل العدو في تطبيقها وفرضها رغم كل الاجراءات الهمجية التي اتبعها بحق جماهيرنا الفلسطينية ، من سجن وملاحقة وابعاد واضطهاد وتعذيب ، مضافة اليها عمليات مصادرة الاراضي والاستيطان فيها وتخريب الاقتصاد الوطني ، وعمليات الافساد وشراء الضمائر . وجاء في ختام البيان بان الشعب الفلسطيني يزداد صلابة وصمودا وسيسقط هذا المشروع ويوحد صفوفه ويعزز قوة الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة وسيزيد من التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية ، مبتكرا اساليب واشكالا جديدة ضد الاحتلال على طريق النضال لتحرير الارض وتصفية الاحتلال نهائيا .

واذاع راديو اسرائيل يوم ٧٥/١٠/٢٢ ان التحركات في الضفة الغربية ضد دعوة السلطات الاسرائيلية الى تسليم الادارة المحلية لسكان هذه المناطق ، تجد الان استجابة شديدة حتى من قبل الجهات التي كانت تعد مقربة او متفاهمة مع السلطات الاسرائيلية . ومن ابرز ردود الفعل على تحركات السلطات الاسرائيلية جاءت من صحيفة القدس التي وصفتها الاذاعة الاسرائيلية بانها « متزنة جدا » حيث قالت الصحيفة : « ان دعوة الوزيرين الون وبيرس الى اعطاء حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية هي مؤامرة جديدة على هذه المنطقة . والمعروف ان هذين الوزيرين يعدان من ابرز الشخصيات التي كانت تعارض الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني . وقالت الصحيفة كما جاء على لسان الاذاعة الاسرائيلية « لن تمر دعوة الوزيرين مرور الكرام في هذه المنطقة ، ولن تسكت الا بعد زوال الحكم العسكري الاسرائيلي » .

وعلى العموم ، فاننا نعتقد ان مشروع الادارة المحلية لم يتعد الى الان نطاق المداولة وسبر ردود الفعل المختلفة لدى كل الاطراف المعنية . ونعتقد ان فكرة الادارة هذه لم يتعد نطاق مؤيديها على الصعيد الاسرائيلي نفسه صاحبها ومؤدلجها شمعون بيرس . فهي الى جانب المقاومة الشعبية العنيفة التي تواجه بها في الشارع وفي كل مكان من المناطق المحتلة ، لم تنل حتى الان موافقة الحكومة الاسرائيلية .

وفوق ذلك كله فاننا نعتقد مرة اخرى ان اقدام الحكومة الاسرائيلية على اقرار افكار بيرس ودفعها الى الصعيد العملي ، ستكون مغامرة حقيقية من جانب الاسرائيليين . فاذا ما قدر لها ان تلاقي بعض